

نظراً لارتباطها المباشر بشريحة واسعة من المواطنين

«المركزي»: القروض محور أساسي في الاستقرار النقدي والمالي

البقاء على نسبة الاستقطاع للعاملين عند 40%
والمقاعد 30%

العبيد: التعليمات الجديدة تهدف إلى مواكبة
المتغيرات لمعدلات النمو السكاني والتضخم



• جانب من الحضور

2004، مبينا أن البنك استعان بإحدى الجهات الاستشارية العالمية لدراسة الأمر برمته. وأوضح أن الدراسة شملت عمل مقارنة مع بعض الدول الأخرى في المنطقة، إذ خلصت في النهاية إلى ضرورة إدخال التعديلات في ذلك الشأن، أخذين في الاعتبار أن يكون هناك حاجة فعلية للاقتراض وتعزير ثقافة الإذخار، والحد من النزعة الاستهلاكية.

وأشار إلى أن «المركزي» أبقى على نسبة الاستقطاع كما هي للعاملين والمتقاعدين بنسبة 40 و30%، على التوالي، ما يعني أنه لن يكون هناك استفادة للكل من التعليمات الجديدة. وأكد أن المركزي يعمل على التماس احتياجات المجتمع، ويدرس أي مقترحات بصورة مستفيضة، إلا أننا لسنا أوصياء على العملاء وقرار الاقتراض من عدمه متروك للعملاء و دورنا هنا هو العمل على حمايتهم، مبينا أن «المركزي» أخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث زيادة في الأسعار عقب دخول التعليمات الجديدة حيز النفاذ، لذلك خاطب محافظ البنك المركزي وزارة التجارة والصناعة حتى تكون الأسعار تحت المراقبة، كاشفاً عن حملة توعوية سيقوم بها البنك بصورة سريعة، وأخرى بداية 2019 لتتوير العملاء وتوضيح الصورة لهم.



• يوسف العبيد

الشروط المقررة ودراسة الوضع الائتماني للعميل، والوقوف على الغرض من التمويل، وتقديم المشورة المالية للعملاء، لافتاً إلى أن من ضمن المتغيرات التي تم أخذها بالاعتبار تغيرات معدلات النمو السكاني وارتفاع التضخم وارتفاع أسعار السلع ومستويات الأجور منذ عام

كتب سمر أمين:

أكد نائب محافظ بنك الكويت المركزي، يوسف العبيد، أن البنك يولي اهتماماً كبيراً بأمر القروض باعتبارها محورياً أساسياً في الاستقرار النقدي والمالي، ونظراً لما لها من ارتباط مباشر بشريحة واسعة من المواطنين. وأوضح أن البنك أدخل مجموعة من التعديلات الجوهرية الصادرة بشأن قواعد وأسس منح البنوك وشركات الاستثمار والتمويل للقروض الاستهلاكية والمقسطة، وذلك وفقاً لحركة المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكويتي، ومؤشرات أداء القطاع المصرفي ومجموعة من العوامل ذات الصلة بهذه القروض واستخداماتها. وأشار إلى أن هذه التعليمات تهدف إلى تنظيم منح البنوك وشركات التمويل هذه النوعية من التمويل بما يسد الحاجات الفعلية للعملاء، والحد من الاستخدام المفرط لهذا التمويل دون وجود حاجة ضرورية لدى العميل، مؤكداً أن «المركزي» دائماً يسبق في عملية إصدار التعليمات التي تحاكي الواقع والمتغيرات فيما البنوك المركزية في الدول الأخرى تحذو حذوه وتستقي بعض التعليمات منه. وألمح إلى أن هذه التعليمات تقع على عاتق الجهة المانحة وتدفعها للتحقق من استيفاء



العوضي: عدد المقترضين في الكويت بلغ نحو 749 ألف مقترض

وتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، ودعم الاستقرار المالي والاقتصاد الكلي والحد من الاستخدام المفرط لهذه التعليمات، في غير الهدف المحدد له. والحد من الغرض من القرض ومدى حاجة العميل له، وتقديم المشورة والنصح للعملاء حول احتياجاتهم والتزاماتهم، وإيضاح مخاطر الزيادة في الالتزامات، لافتاً إلى أن القرض الاستهلاكي أصبح متعدد الأغراض لتمويل الاحتياجات الشخصية الاستهلاكية ولم يعد هناك ضرورة للمستندات الدالة على الاستخدام، فيما حدد غرض القرض الاسكاني بشكل واضح بترميم أو بناء أو شراء سكن خاص، ولا بد من توافر مستنداته اللازمة.

خلال الفترة من 2000 وحتى 2008 بلغت نحو 18%، ومن 2009 إلى 2017 بلغت 11%. وأوضح العوضي أن الرواتب نمت بنسبة 12% بين عامي 2004 و2017 فيما ارتفعت معدلات التضخم التراكمية بنسبة مركبة بلغت 67% فما كان يبلغ تكلفته 15 ألف دينار في 2004 أصبح 25 ألفاً في 2017. وأشار إلى أن الدراسة تضمنت فحص التعليمات القائمة وتطورها خلال الأعوام الماضية، والنظر إلى التجارب العالمية ومضاهاتها، ودراسة مقترحات البنوك الكويتية واحتياجات العملاء، ودراسة تطور أصداء القروض في ميزانيات البنوك وأثرها على الاقتصاد الكلي.

قال المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي، وليد العوضي: إن الدراسة التي أعدها المستشار العالمي بينت أن عدد المقترضين في الكويت يبلغ 739.45 ألف مقترض منهم 429 ألف مواطن ومواطنة يمثلون ما نسبته 90%، من القوى العاملة دون 50 عاماً. وأشار إلى أن متوسط الراتب الشهري للمقترضين يبلغ 1100 دينار، فيما يبلغ متوسط القرض الاستهلاكي 3600 دينار، فيما يبلغ متوسط القرض الاسكاني 23 ألف دينار، وأن متوسط تكلفة الاقتراض وهي نسبة القسط الشهري إلى صافي الراتب 27%. ونوه إلى أن محفظة القروض شجعت معدل نمو مركب بلغ 14% منذ عام 2000 وحتى 2017 لتقفز من مليار إلى 12 مليار دينار، مبيناً أن كل فترة لم تكن بنفس وتيرة النمو



• وليد العوضي

بالتزامن مع النمو الاقتصادي الكبير وارتفاع الرسوم الجمركية

«الاحتياط الفيدرالي» أبقى أسعار الفائدة على حالها



• توقعات برفع أسعار الفائدة في ديسمبر المقبل

نسب الفوائد تدريجياً وتابع: «يبقى السؤال ما إذا كان هناك مجال كاف لسوق الوظائف الأميركية بالارتفاع دون خلق تضخم مفرط؟». وأفادت وزارة العمل الأميركية بأن التضخم السنوي في أميركا تراجع من 2.7% في أغسطس إلى 2.3% في سبتمبر. ومع اقتراب التضخم من النسبة المستهدفة البالغة 2%، الاقتصاد.

وبدرجة تفوق توقعات السوق بمرحلتين والتي تبلغ 0.2%. ولقد أسند الارتفاع بشكل رئيسي إلى قفزة في أسعار خدمات التجار التجاري والجزائرين، فيما تستمر حرب التسعير الجمركية مع الصين في إثارة القلق بسبب تعطيل سلسلة العرض. وتؤيد البيانات كذلك خطة الاحتياطي الفيدرالية لرفع

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن مجلس الاحتياط الفيدرالي أبقى أسعار الفائدة على حالها عند 2-2.25%. كما توقعت الأسواق بشكل واسع. ومع النمو الاقتصادي الكبير وارتفاع الرسوم الجمركية وزيادة الأجور، سيبقى البنك المركزي غالباً في مساره لرفع أسعار الفائدة في ديسمبر. وقد سجل الاقتصاد ربعين متوالين من النمو على أساس سنوي أعلى بكثير من 3%، وازداد نمو الأجور بأسرع وتيرة له في ما يقارب عشر سنوات، والبطالة حالياً عند مستويات متدنية قياسياً. وأفادت بيانات العمل الأميركية القوية بأن الرواتب غير الزراعية ارتفعت بمقدار 250,000 وظيفة، وبأن معدل دخل الساعة ارتفع بنسبة 0.2%، ليصل الارتفاع السنوي للأجور إلى 3.1%. ويسجل الرقم من سنة لأخرى أعلى ارتفاع منذ أبريل 2009. وأضاف التقرير: لقد ارتفع مؤشر أسعار المنتج لأعلى درجاته الشهرية منذ 2012، متنامياً إلى 0.6% في أكتوبر طبقاً لإحصائيات إدارة العمل. وأشارت البيانات إلى زيادة بمقدار 0.2% في سبتمبر

من خلال تطبيق معايير موحدة أثناء بناء وتصميم وتشغيل المشاريع

«إس إن سي لافالين»: شركات النفط قادرة

على تخفيض التكاليف بنسبة 30%

توقعت شركة «إس إن سي لافالين» أن شركات النفط والغاز قادرة على تخفيض التكاليف بنسبة 30% من خلال تطبيق معايير وأساليب نمذجة موحدة أثناء فترة بناء وتصميم وتشغيل مشاريع النفط والغاز. وتشارك «إس إن سي لافالين» في معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبتروك «أبيك» 2018 خلال هذا الأسبوع، حيث سيستعرض الخبراء كيفية نجاح الشركة في مجالات متعددة من سلسلة الإمدادات وذلك من خلال خدمات الاستشارات والهندسة، وسلامة الأصول، والإكمال والتشغيل، والصيانة والعمليات. كما سيناقش الخبراء، خلال جلسات وتفاعلية، مساهمة التقنية المتقدمة في تغيير وتطوير قطاع النفط والغاز، وذلك من خلال عرض تقني يوضح كيفية تخفيض تكاليف الشركات وتحسين الإنتاجية والسلامة لعملائها. وقال ماجي سيليجر، نائب الرئيس الأول للاستراتيجية والتسويق، والنفط والغاز لدى شركة «إس إن سي لافالين»: «مع إمكانية خفض النفقات الرسومية والتشغيلية بنسبة تصل إلى 30%، تواصل شركة

إس إن سي لافالين جهودها لتحسين الأساليب التي تعمل بها الشركة مع العملاء من خلال تبسيط إجراءات العمل والاستفادة من البيانات المتوفرة لديها لزيادة المعرفة. ويعد التحول الرقمي عاملاً أساسياً في نجاح وتطوير أعمالنا، إلا أن وجود الخبراء ذوي الكفاءات العالية وتكفيها مع المتغيرات المستمرة يعدان الركيزة الأساسية لاستمرار نمو أعمال الشركة. وباعتبارنا أحد أهم الشركات العالمية الرائدة في مجال الهندسة وأعمال البناء، فإننا نتطلع إلى تقديم الاستشارات الهندسية وتطبيق أفضل الممارسات التشغيلية لإنجاز وتسليم المشاريع لعملائنا. وتمتلك الشركة نحو 15 ألف موظف في الشرق الأوسط. وتعمل الشركة في المنطقة منذ أكثر من 50 عاماً، حيث نجحت مؤخراً في إنجاز العديد من المشاريع المميزة والتي تضم هندسة وتصميم وتسليم مصفاة متقدمة في الإمارات، ومصنع غرينفيلد للكولورالوني PVC في سلطنة عمان. بالإضافة إلى تقديم خدمات الدعم للمرحلة الثانية من مشروع غربي القرنة للمنشآت السطحية في حفلة النفط في العراق، وخدمات الدعم والإدارة لمشاريع الزور في الكويت.